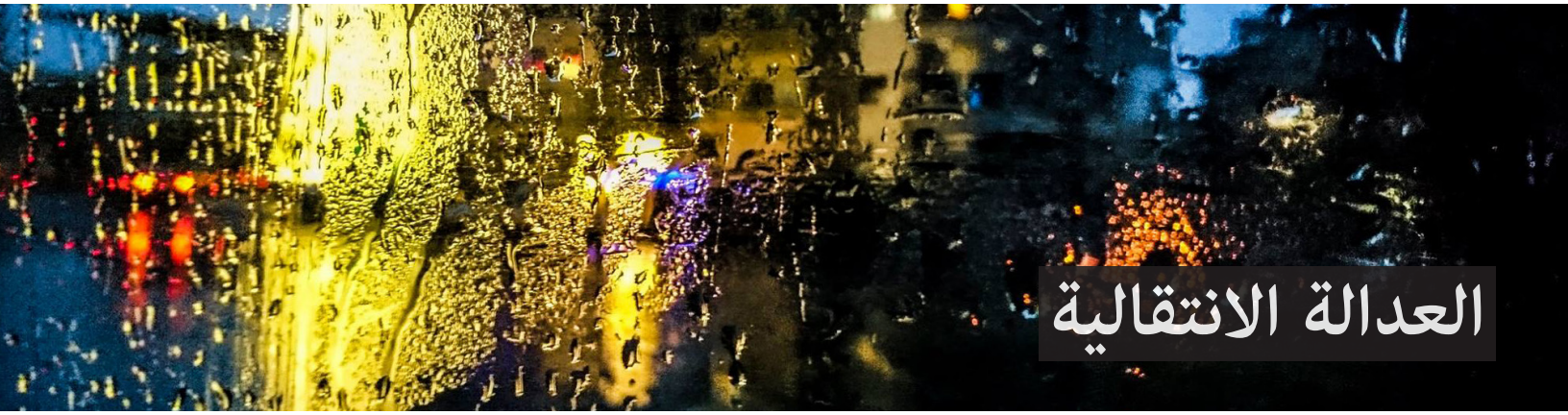

العدالة الانتقالية

ما هي العدالة الانتقالية؟

تتكون العدالة الانتقالية من تدابير قضائية وغير قضائية يتم تنفيذها من أجل معالجة أثار انتهاكات حقوق الإنسان. مثل هذه الإجراءات «تشمل الملاحقات الجنائية ولجان الحقيقة وبرامج التعويضات وأنواع مختلفة من الإصلاحات المؤسسية» وتخليد الذكرى. يتم تفعيل العدالة الانتقالية في مرحلة الانتقال السياسي من العنف والقمع، إلى الاستقرار المجتمعي (أو في بعض الأحيان بعد سنوات) ويتم وسمها برغبة المجتمع في إعادة بناء الثقة الاجتماعية، وإصلاح نظام العدالة الممزق، وبناء نظام حكم ديمقراطي. وإن القيمة الأساسية للعدالة الانتقالية هي مفهوم العدالة ذاته - والذي لا يعني بالضرورة العدالة الجنائية. وبالتالي فإن هذا المفهوم والتحول السياسي، مثل تغيير النظام أو الانتقال من الصراع مرتبطان بمستقبل أكثر سلامًا وديمقراطية.

حظيت العدالة الانتقالية مؤخراً باهتمام أكبر من الأكاديميين وصانعي السياسات. كما ولّدت اهتماماً في الخطاب السياسي والقانوني، لا سيما في المجتمعات الانتقالية. في فترة التحولات السياسية، من الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية أو من النزاعات الأهلية إلى الديمقراطية، غالباً ما وفرت العدالة الانتقالية فرصاً لمثل هذه المجتمعات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة أو الفظائع الجماعية أو الأشكال الأخرى من الانتهاكات الجسيمة، من أجل تسهيل الانتقال السلس إلى مستقبل أكثر ديمقراطية أو سلمية.

ما هي المكونات/العناصر الرئيسية المكونة للعدالة الانتقالية؟

- العدالة الجنائية: وهي المحاكمات الجنائية للجناة ومرتكبي الفظائع وانتهاكات حقوق الانسان وهي عملية قضائية وغالباً ما تركز هذه التحقيقات الجنائية والملاحقات على الجناة الأكثر مسؤولية عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة.
- لجان الحقيقة: هي لجان غير قضائية لا تجرم ولا تبرئ وتنشئ بمرسوم حكومي يحدد مهامها وغالبا ما تكون مدة ولايتها قصيرة سنة الى سنتين. وتقوم بتحقيقات وتحري حول الانتهاكات التي حصلت بالماضي القريب والتحري حولها وتقدم توصيات بشأن كيفية معالجتها ومنع تكرارها مستقبلاً.
- برامج التعويضات وجبر الضرر: وتسهم في جبر الاضرا المادية والمعنوية عن الانتهاكات الجسيمة التي حصلت، وتسهم الحكومة في هذه العملية ودفع التعويضات للمتضررين وقد تكون التعويضات معنوية ورمزية للضحايا كالاعتذارات الرسمية وقد تكون مادية وتشمل دفع تعويضات وأموال.
- الاصلاح المؤسسي: وتهدف هذه العملية الى تحويل مؤسسات الدولة كالشرطة والامن والقضاء وغيرها، والتي اتسمت بالفساد وارتكاب الانتهاكات خلال فترات سابقة، الى مؤسسات وطنية مستقلة نزيهة في خدمة المجتمع.
- تخليد الذكرى: كتحديد يوم وطني لتخليد ذكرى الضحايا او نصب تذكارية او متاحف. وهدفها تسليط الضوء على ألام الضحايا وجرائم الماضي ورفع الوعي حولها وتكوين

رفض مجتمعي عام لما جرى، مما يحول دون تكرار هذه الانتهاكات والفظائع في المستقبل.

ما هي العدالة الجنائية:

هي عملية قضائية وتتمثل في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات والجرائم الخطيرة والمتمثلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية. ومن شأن تطبيق العدالة الجنائية وملاحقة مجرمي الحرب تعزيز سيادة القانون في مرحلة ما بعد الصراع و إرسال رسالة واضحة أن هذه الجرائم قد تمت ملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها ولو بعد مرور زمن كبير أحيانا على ارتكابها، مما سيعزز الردع العام ومنع التكرار في المستقبل.

هناك ثلاث طرق رئيسية للبلدان التي تمر بعمليات العدالة الانتقالية لمتابعة المساءلة الجنائية . أولاً: يمكن محاكمة مجرمي الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك ، على سبيل المثال في حالة سوريا، هذا السيناريو غير محتمل، لأن سوريا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، ومن غير المرجح أن يحيل مجلس الأمن الدولي سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وذلك بسبب الفيتو الروسي. وحتى في الحالات التي يكون فيها للمحكمة الجنائية الدولية ولاية، فإنها ليست دائماً الخيار الأفضل للعدالة، حيث أن العملية طويلة ومكلفة للغاية.

ثانياً: يمكن لدولة ما وبدعم من الأمم المتحدة، أن تنشئ محكمة خاصة، محكمة لها الولاية الوحيدة لمقاضاة الجرائم التي وقعت خلال صراع معين أو فترة في تاريخ البلد. هناك تاريخياً خمسة أمثلة لمثل هذه المحاكم: رواندا وسيراليون وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة ولبنان وقد تمكنت هذه المحاكم من الحصول على قناعات أكثر بكثير من المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها لا تزال تركز عموماً على الجناة الأكثر مسؤولية عن ارتكاب الجرائم. وهي مكلفة للغاية. وأخيرا، يمكن متابعة الجرائم عن طريق المحاكم الوطنية. ويمكن لهذه المحاكم أن تستفيد من الشعور بالسيادة الوطنية: تجري المحاكمات داخل البلد ويكون القضاة والمحامين محليين ووطنين، ولكن ليس لجميع البلدان خبرة كافية في القانون الإنساني الدولي لإجراء مثل هذه المحاكمات بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد العديد من النقاد أنه بعد الصراع مباشرة، قد يكون القضاة الوطنيين متحيزين جداً لمحاكمة مواطنيهم. في حالة سوريا، تجري محاكمة بعض الجناة حالياً في المحاكم الوطنية للدول الأخرى، في إطار مفهوم الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية. ويمنح هذا المبدأ للمحاكم الأجنبية الحق في المحاكمة والملاحقة في حالات معينة، اعتماداً على القوانين الخاصة بالبلد، والتي تستند إما إلى جنسية مرتكب الجريمة أو جنسية الضحية أو في بعض الحالات الاخرى تكون موجودة بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أوجنسية الجاني/ الضحية وفقاً لطبيعة الجريمة الشنيعة. على سبيل المثال، تمت محاكمة الجناة السوريين في محاكم في السويد وفرنسا والمانيا.

لجان الحقيقة:

هي لجان حكومية غير قضائية، يوصفها البعض ويعرفها احيانا بلجان المصالحة. ولكن بالحقيقة معظم لجان الحقيقة التي تشكلت حول العالم، لجنة واحدة كانت فقط تهدف للمصالحة وهي لجنة الحقيقة بجنوب أفريقيا. اما لجان الحقيقة بالشكل العام فهي تهدف الى إجراء تحقيقات أو الاستفادة من موارد التحقيق الخاصة به. وتسعى إلى التعرف على أسباب العنف، وتحديد أطراف النزاع، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد المسؤوليات القانونية التي تنبع منها. والهدف من ذلك هو مساعدة المجتمعات المتضررة من العنف على مواجهة ماضيها بطريقة حاسمة، من أجل الخروج من أزماتها العميقة ومنع حدوث مثل هذه الأحداث مرة أخرى في المستقبل القريب.

ويكون لها مهام محددة كنبش المقابر الجماعية مثلما حدث في أندونسيا وبالي، او ملف المختفين قسرياً وملف السجون السرية وملف استخدام السلاح الكيماوي على سبيل المثال!

فقط لجنة الحقيقة بسيراليون كان لها اختصاص قضائي وأعطت توصيات للمحاكم لمحاكمة أشخاص يزعم بارتكابهم جرائم حرب وانتهاكات ل حقوق الانسان.

وسيكون تقريرها لا يقبل النزاع وسيؤسس لتاريخ وأرشيف للبلد وللصراع.

وممكن أن توصي بمنح تعويضات لضحايا العنف الجنسي او ضحايا التعذيب على سبيل المثال. وتنهي عملها بوضع توصيات للحكومة لتنفيذها.

الاصلاح المؤسسي:

أو تدعى بعملية التطهير والغربلة. وهي عملية طويلة الأمد وتقوم لجان الحقيقة أحياناً بوضع توصيات بهذا الشأن فيما يتعلق بالاصلاح واستبعاد الفاسدين. وتشمل اصلاح أجهزة الدولة والأمن والقطاع القضائي ولا تكون باجتثاث جميع الموظفين بل تكون عملية متدرجة تبدأ من القمة لنصل الى القاعدة. حيث لا يمكن تفريغ جميع دوائر الدولة من موظفيها كما حدث إبان سقوط نظام صدام حسين بالعراق عام ٢٠٠٣ وقانون اجتثاث البعث حيث كان جميع الموظفين منتسبين لجزب البعث سواء كانت بارادتهم ام لا. ووقع العراق في فراغ حكومي. لذلك هذه العملية يجب أن تتم على مراحل مع العمل على تأهيل الكوادر واجتثاث الفساد وربما تستمر لسنوات. وتشمل أيضاً هذه العملية عمليات نزع السلاح والتسريح و دمج المقاتلين السابقين بالجيش النظامي للبلد او قطاع الشرطة والامن واستبعاد الفاسدين منهم. وتشمل أيضا اصلاح الأطر القانونية مثل اعتماد تعديلات دستورية أو اعتماد معاهدات دولية لحقوق الانسان لضمان حقوق الانسان في البلد في المستقبل.

برامج جبر الضرر والتعويضات:

يقع على الدول واجب التصدي والاعتراف بانتهاكات حقوق الانسان واسعة النطاق او الممنهجة التي وقعت خلال فترة ما والتي لم تستطع أو تحاول منعها بجدية أومعالجتها.

ويكون لها عدة أشكال:

- الاسترداد كاسترداد المنزل أو الاملاك المنهوبة والمسروقة.
- التعويض ولا يكون الا بعد انتهاء الصراع وتوقف الانتهاكات، حيث لا يمكن تعويض شخص وهو لا يزال بالمعتقل او لا يزال خارج وطنه او مدينته ويعيش بمخيم للاجئين. فيجب ان يكون الانتهاك قد انتهى وتوقف ليتم تعويض الاشخاص.
- فهي تهدف لاعادة الحياة وتأهيل المتضررين وإعادة دمجهم بالمجتمع.
- وجزء أساسي منها هو الرضى، ولكن دائما ما يكون رضاء الناس غاية لا تدرك، فربما يكون التعويض مادي ومالي او تعويض عيني كالاعتزار او تخليد ذكرى الضحايا.

وهذا يهدف الى ضمان عدم التكرا في المستقبل.

تخليد الذكرة:

تخليد الذكرى هو عملية يقرر من خلالها المجتمع كيف يتذكر النزاع ويقر بالخسائر التي تعرض لها ويهدف الى عدم التكرار، كأن يكون هناك يوم وطني أو يوم حداد على أرواح الضحايا أو جمع التبرعات لعائلاتهم.

في فلسطين مثلاً يأخذون نسبة عن الحوالات الخارجية الى داخل الارضي المحتلة حوالي ٧٪ ويذهب ريعها لضحايا الانتفاضتين.

ومثال سجن نيو هاووس بكينيا سيء السمعة، حيث أصبح عام ٢٠٠٢ مقر للناشطين والصحفيين والباحثين. لكي يبقى بذاكرة المجتمع ويولد رفض شعبي لما حدث.

وفي سيراليون شيدت المحكمة الخاصة بسيراليون على مساحة ٨ كم^2 ضمت السجن والمحكمة واماكن اقامة المدعي العام، وأوائل عام ٢٠٠٠ بعد انتهاء عمل المحكمة تم تسليمها لكلية الحقوق ليكون لها دور بتأسيس تاريخ للبلد وتعريف الناس على ما جرى بالمحاكمات للمجرمين ويكون لها دور بالردع العام.

في كمبوديا أقام الناشطين والباحثين والمختصين محاضرات توعوية بأكثر من ١٠٠٠ جامعة ومدرسة حول البلاد على هامش المحكمة الدولية الخاصة بكموبديا.

ويلعب الدور الرئيس بعملية تخليد الذكرى غالباً الناشطين ومؤسسات المجتمع المدني.